العدد (1655) السنة السابعة - الاحد (15) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شـــبـــابـيـــك

كارثة اسمها التعليم

عبد الزهرة المنشداوي

أكثر من مواطن لديهم أطفال صغار في مدارسنا الابتدائية يشكون من ضعف في أدائهم سواء في منهاج القراءة او الكتابة او منهاج الحساب.
البعض من أولياء الأمور يعزون ذلك الى طريقة التعليم المعتمدة في القراءة والتي كانت تنبني على تهجئة الحروف ومن ثم قراءة الكلمة بترتيب حروفها ودمجها، اما الطريقة الحديثة والتي اعتمدت على تعلم الكلمة مباشرة من خلال لفظها وكتابتها، يعتقدون انها أثبتت فشلها. والكثير من طلبة الدراسة الابتدائية يصلون الى صفوف متقدمة في هذه المرحلة لكنهم يعجزون عن قراءة الكلمة ناهيك عن الجملة التي ترد في كتاب.
هذه المشكلة لم تكن بارزة عند الأجيال التي اعتمد فيها تعلم الحرف ومن ثم الانتقال الى الكلمة، ودليلنا على ذلك ان طالب الدراسة الابتدائية ربما كان يستطيع قراءة صحيفة وهو في مقعد المرحلة الثالثة.
هذا السبب ليس الوحيد الذي يمكن ان نعزو له التخلف في هذه المرحلة التي تعتبر من المراحل المهمة في حياة الطفل، اذ ان الدراسة وبجميع مراحلها تعاني خللا رافقها منذ عشرات السنين كان من اسبابه الظروف الصعبة التي مر بها العراق والتي أدت الى تخلفه عن بقية البلدان في اكثر من مضمار وليس التعليم وحده.
ما زالت التجهيزات المدرسية وأثاثها أضافت عدم تطور الكادر التدريسي،في هذا الجانب نذكر ان هناك سنة من السنوات كان اغلب معلمي المدارس الابتدائية هم من الذين تم اختيارهم من مرحلة التعليم الإلزامي التي مورست آنذاك، وتدرجوا ليصبحوا معلمين مع اننا نعرف خطورة دور المعلم باعتباره النموذج الذي يمثل الغاية في الثقافة والتربية والسلوك والحس الوطني والإنساني الذي يجب السير على منواله.
هذا النموذج يكاد يفتقده التلميذ الصغير في مدرسته، المعلم هو المثال المتجسد أمامه لذلك يسعى الى تقليده في كل شيء في السلوك والهيئة والحديث والسمو الروحي، اما الجانب الآخر في المجال التربوي فان فلسفتنا في هذا الجانب لا تزال دون الطموح لعدم مواكبتها التغييرات التي رافقت التعليم وبكافة مستوياته.
عصرنا عصر علم وتقنيات كانت في يوم من الأيام أحلاماً بعيدة عن الواقع المعيش. لكنها وبفضل العلم تجسدت وصرنا عبر وسائل الإعلام نتصل بأقصى الجهات، وبلمح البصر.بفضل العلم والتعلم صار الألم اخف والجوع اقل والفقر اكثر انحسارا مما كان عليه في السابق.
شبكة الاتصالات وأجهزة الحسابات تنوعت واتت بعصر جديد غير عصر (القلم والدفتر) الذي كان السلاح الوحيد للتعليم، مدارسنا ما زالت متشبثة بقلم (الرصاص) كما اعتدنا ان نطلق هذا الاسم على القلم.
ما زلنا ندع أجهزة الكمبيوتر التي صارت من وسائل التعليم الحديثة ونعتمد لوحة الكتابة السوداء (السبورة)، ما زالت هناك مدارس لا توفر للتلميذ الأجواء المناسبة للتعليم بسبب اعتمادها على مادة الطين في بناء صفوفها وحتى المدارس المبنية بالطابوق ليس بأفضل حال فهي الأخرى بلا أجواء تدفع التلميذ الصغير للتكيف معها بسبب نقصها الى العديد من الوسائل الضرورية، فلا ساحة نظيفة ولا حديقة لمساعدة التلميذ على التريض فيها أوقات الفرص ما بين الدروس.هناك تلاميذ في مدارس العاصمة بغداد لا يزالون يجلسون على الأرض وهم يتلقون الدرس.
المعلم من زحمة الصف لا يستطيع إيصال ما يريد إيصاله بسبب عدم سيطرته على الحشود المتراصة اكثر مما يجب في الصف الواحد هناك الكثير، ولكن المتسع قليل لذكره.
نحن في تعليمنا نعطي اللغة والتاريخ اكثر مما نعطي من وقت لدروس الصحة والعلوم التي أصبحت من أهم الأمور في هذا العصر.
ما نتمناه ان يعاد النظر في استراتيجية التعليم لدينا. ان يكون الاهتمام اكثر في تجهز المدارس بما يلائم طريقة التعليم الحديث في بريطانيا نفسها، فطفلنا ليس اقل قيمة من نظيره هناك.صغارنا يمكن وصفهم بالثروة التي يجب ان يستفاد منها في بلدها ولا نتركهم على قارعة الطريق.

قضيـــة ومسـؤول

المواد الغذائية والمشروبات في ميسان تفلت من الرقابة الصحية!

اين الرقابة؟

> لن تعدم وأنت تتسوق من أي دكان صغير أو (سوبر ماركت) أكثر من مادة غذائية معلبة او مسلفنة غير صالحة للاستهلاك البشري طبقا لتاريخ نفاذ صلاحيتها المدرج على غلافها الخارجي وإذا ما نبهت البائع لهذا الامر: أجابك بابتسامة "يا معود هاي الأرقام كلها كلاوات"، أما إذا كان أكثر لياقة فسيقول أنه كان من المفترض أن يتخلص من هذه المادة بالأمس ولكنه نسي لانشغاله بأمور أهم!!".

ميسان / محمد الرسام

لغة الأرقام

٩٢٩ محلا للمواد الغذائية في عموم المحافظة أغلقت الرقابة ٩٨ محلا منها لمخالفتها الشروط الصحية، بحسب ما ورد في تقرير نشاطات شعبة الرقابة الصحية للفصل الثاني من هذه السنة، هذه المحال تقع ضمن اسواق محددة ومعلومة من قبل فرق الرقابة التي تقوم بجولات يومية للتفتيش والمتابعة، وبرغم نشاطات هذه الفرق فأن الكثير من المواد الغذائية والمشروبات منتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك البشري، تملأ رفوف الدكاكين، والأسواق المنتشرة بشكل عشوائي داخل الأزقة السكنية في عموم محافظة ميسان والتي تبلغ أعدادها إضعاف الرقم المحدد في التقرير، وقد أصبحت هذه المحلات التي لا تخضع غالبيتها العظمى للرقابة المقصد الأمن والمفضل لتسويق المواد الغذائية الفاسدة التي تفلت من فرق الرقابة الصحية في الأسواق الكبيرة حيث يقوم بعض ضعاف النفوس من التجار بالتخلص منها عبر بيعها بأسعار متدنية على هذه المحلات.

انعدام تعاون الجهات الحكومية المعنية

مدير شعبة الرقابة الصحية في دائرة صحة ميسان (كريم أحمد حسن) قال للمدى : جميع الدكاكين والمحال الموجودة داخل الأحياء السكنية،او على الشوارع العامة فيها – عدا عدد ضئيل جدا – هي مشيدة تجاوزا او بدون إجازة، ولا يمكن لكادر الشعبة التي يشمل عملها عموم المحافظة والتي تقتصر على ١٦ عشر فريق فقط (يتكون كل فريق من شخصين) لمتابعة هذا العدد الكبير من المحلات مع عدم توفر السيارات لتنقل الفرق، مضيفاً: "عملنا يتركز على الأسواق الرئيسة والفرعية المحددة والمعلومة أما دكاكين الأحياء السكنية فهي مشيدة تجاوزا وقد خاطبنا أكثر من جهة معنية في المحافظة وبضمنها البلدية أن تقوم بمعالجة الموضوع ولكن للأسف لم نتلمس أي تعاون معنا بهذا الخصوص"، وتابع حسن: "فرقنا الصحية تواصل عملها بشكل يومي على الأسواق والمعامل وقد أثمرت فعالياتنا رصد عدد من المواد التالفة والفاسدة وكذلك ضبط الكثير من المخالفات في معامل الأغذية وصناعة الثلج وكما مدرج في تقريرنا للفصل الثاني من السنة الحالية فقد تم غلق ٩٨ محلا للمواد الغذائية و٧ معامل متنوعة ومحطتين لمياه الشرب المعالجة لمخالفتها للشروط الصحية فيما بلغت كميات المواد الغذائية الفاسدة التي تمت مصادرتها وإتلافها ١٤٦٥٥ كغم فيما تجاوز حجم المشروبات الغازية المصادرة لانتهاء صلاحيتها ٢٥ ألف لتر".

سقف العقوبة الواطئ لا يردع المخالفين

من البداهة أن تناول المواد الغذائية والمشروبات الفاسدة يسبب مشاكل صحية قد تؤدي بعضها للموت تسمما، فما هي شدة العقوبات التي يتوقعها من يروج لهذه المواد وهل هي فاعلة بما يكفي لردع من تسول له نفسه الاتجار بصحة المواطنين وأرواحهم؟ وفق ما أورده مدير الشعبة من إجراءات بسيطة نرى أن المرء يحتاج الى مراجعة وتشريع جديد، فغاية ما تنزله الجهات المعنية من عقوبة هي مصادرة وإتلاف البضاعة الفاسدة وبالنسبة للمخالفين الآخرين بخصوص نظافة المحل او رداءة المنتج الغذائي او محطات المياه المعالجة بالأوزون، وصناعة الثلج فهو فرض غرامات مالية بسيطة مع غلق المحل لمدة أسبوع واحد وهي إجراءات أقل ما توصف به بأنها غير مجدية، قياسا بالفعل الجرمي الذي يقوم به المخالفون ونتائجه الخطيرة على صحة وحياة الإنسان ولو عدنا لتقرير شعبة الرقابة الصحية آنف الذكر فأن جل مبلغ الغرامات المفروضة على عديد المخالفات المدرجة هو ٤٥٠ الف دينار فقط وهو كما نعتقد مبلغ تافه يستطيع مخالف واحد من صغار المخالفين أن يدفعه رضي النفس فما بالك والمبلغ المذكور سيتكفل سداده، بنسب متباينة طبعا، جميع المخالفين، فكم سيقع على كل مخالف وللقارئ والمتضرر والمسؤول أن يتأملوا كم ستكون هي زهيدة حياة الإنسان العراقي بنظر هؤلاء المخالفين؟!

اشـــــارة

مواطنون يطالبون بالأساليب الحضارية للدعاية الانتخابية

علي جابر

طالب مواطنون الكيانات السياسية بضرورة إتباع الأساليب القانونية وعدم وضع الملصقات بصورة عشوائية كما حصل في الحملات الدعائية السابقة والذي ما زالت أثاره تثير الاشمئزاز في الأماكن العامة وتشوه وجوه المدن، اذ ان الغالبية ترى ان وضع الملصقات بهذه الطريقة غير المنظمة يدل على عدم وجود آليات منظمة للكيانات السياسية التي تفشل في عرض برامجها الانتخابية معتقدة انها بهذه الكثرة ستدخل في عقول الناخبين وهم بذلك يسيئون الى جمالية المدن، كذلك يرون ان على مفوضية الانتخابات ان تقوم بواجباتها المحددة في الدستور والقانون وان تأخذ تعهدات وضمانات مادية (تأمينات) من الكيانات السياسية بعدم العشوائية في الإعلانات وتعتمد بفرض الغرامات على الكيانات التي لا تلزم بذلك.. وان تبين الأماكن التي يجوز فيها الإعلان والتي لا يجوز فيها كما ان هناك صيغا خاصة للإعلان يجب إتباعها وليس كتابة (أي شي) فهناك ما لا يجوز ان يظهر في الدعاية الانتخابية التي لها حدود لا يجوز تجاوزها.
وضرورة ان يكون المرشح نموذجا للآخرين لاسيما وان المواطن في الانتخابات السابقة وجود بعض الممارسات من بعض الكيانات السياسية حيث يتم تمزيق صور وإعلانات الكيانات الأخرى بتكليف أطفال صغار بهذه المهمة او وضع الإشارات السوداء فوق صور الآخرين وهذا يدل على عدم احترام الآخر وعدم فهم الديمقراطية كما يتوجب وبالتالي يؤثر ذلك على الناخب ويجعله يحجب عن الانتخاب لعدم القناعة.. على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تضطلع بدورها وفقاً للمادة (٢) من قانونها وتحدد شروط وقواعد الإعلان وان تقوم بالتنسيق مع الامانة العامة في بغداد والبلديات في المحافظات وتحديد القواعد والشروط الواجبة الإتباع في الانتخابات، ونوعية المواد المستخدمة وعدم جواز وضع أية ملصقات او إعلانات على الأماكن العامة والنصب والتماثيل ومؤسسات الدولة والمستشفيات الحكومية وضرورة استخدام مواد وأدوات يمكن إزالتها لتجنب تشويه جمالية المدينة وعلى المفوضية كذلك إلزام هذه الكيانات بضرورة إزالة هذه الملصقات بعد انتهاء الانتخابات وإيقاع الغرامات المالية الكبيرة والمضاعفة في حالة عدم رفعها وان يكون موعد رفعها مباشرة بعد انتهاء الانتخابات وان للأمانة والبلديات في المحافظات الحق المطالبة بالمبالغ كأجور إعلانية.
ويمكن للمفوضية ان تضع تحت يدها المبالغ من الكيانات السياسية (كتأمين) بضرورة رفعها وان لا ترجع لهم هذه المبالغ الا بعد رفع هذه الملصقات ويمكن أيضا وضع لوحات كبيره في الأماكن العامة تكون خاصة بالإعلان حتى يمكن رفعها بسهوله بعد انتهاء الانتخابات.

شـــكـــاوى

مشكلة اجتماعية بحاجة لحل

وصلت الصفحة رسالة شكوى من المواطن محمد عبد من منطقة المعامل في رسالته يتطرق لأي موضوع اجتماعي مهم وهو ظاهرة العنوسة التي في حياة المرأة العراقية والتي يجدها بأنها قد استفحلت اكثر مما كان يقدر لها وباعتقاده ان ذلك يعود الى كثرة الحروب التي زج فيها المواطنون خلال الفترة السابقة والفترة التي تلتها بعد عام ٢٠٠٣ إضافة الى ان ظاهرة البطالة بين الشباب وأزمة السكن ضاعفت من المشكلة ويرى في رسالته ان تتقدم الجهات الحكومية الى معالجة هذه الظاهرة واعتبارها من المشاكل الحيوية في مجتمعنا ويقترح تسهيل ذلك من خلال تبني الشباب الذين يرومون الزواج ومنحهم السلف المالية إضافة المساهمة الى التفضيل بقبولهم لشغل الوظائف الحكومية وقيام مستثمرين لتهيئة السكن الملازم لهم (كما يقول في رسالته).

الشماعية وشارعها

سبق لنا وان نشرنا عدة شكاوى من منطقة الشماعية تتعلق بالشارع المحدد لها من الجهة الجنوبية والذي هو بحالة رديئة بسبب وجوده في المنطقة الأقل انخفاضا لبقية نواحي المدينة مما جعله مكانا لتجمع مياه المجاري وشكل إزعاجاً للمواطنين والرسالة التيوصلت للصفحة من احد المواطنين تذكر ان الجهود بذلت من قبل دائرة بلدية الغدير والتي قامت بإعادة أكسائه بطبقة من الإسفلت لكن هذه الطبقة ليس هي الحل بل السبب في شبكة مياه المجاري التي المسدودة وان التبليط الذي قامت به البلدية قد تفتت بسبب تجمعات المياه لذلك دعا في رسالته الى معالجة الشبكة أولا ومن ثم اعتماد التبليط بالإسفلت.

الى وزارة الدفاع مع التحية

بعث المواطن حيدر المحمداوي برسالة يذكر فيها بانه تقدم الى وزارة الدفاع بطلب منذ عام ٢٠٠٨ وتم قبوله لكنه عند مراجعته قيل له ان نتيجة الفحص في المطار لم تصل ويتوجب عليه الانتظار ولقد مر اكثر من عام على ذلك ولا يعرف مصير مستقبله لدى هذه الوزارة ويأمل ان في ان يجد التفهم لاسين ما وانه من المواطنين الذين يحتاجون الى الوظيفة من اجل إعالة أشقائه.. مع التقدير

شكوى من البلديات

المواطن عبد الحسن فرج من البلديات في رسالته يتمنى على أمانة بغداد بإجراء الكشوفات الميدانية على سكنة الأراضي الزراعية من التي تم بيعها على المواطنين من قبل أصحابها من اجل تقريرها وإفرازها وشمولها بالخدمات أسوة بمنطقة البلديات لاسيما وان الذين يسكنون هذه المناطق قاموا بتشييد دور لهم ومفق مخططات نظامية وتم إفراز الشوارع والأزقة فيها وهو يأمل ان تتجاوب الأمانة والجهات ذات العلاقة من اجل استقرار المواطنين الذين لا يملكون دوراً.

تفتيش الفضيلية.. مكان غير ملائم

يشكو المواطن سالم عناد الموحاني من منطقة الفضيلية الزحام الشديد الذي تتسبب به نقطة التفتيش العسكرية الكائنة في مدخل الشارع ما يخلق زحاما شديدا في الشارع الرئيس المار بهذه المنطقة، وبحسب ما جاء برسالته ان موقع النقطة ليس بالمكان الملائم لايقاف السيارات اذ انها تؤدي الى التاثير السلبي على مدخل شارع الفضيلية والشارع الرئيس باتجاه منطقتي المعامل والعبيدي لذلك يقترح نقلها الى مكان ابعد من الشارع الرئيس لكي لايكون تأثيرها مزدوجا على الشارعين ..مع التقدير

ردود واجـابـات

الى / جريدة المدى الغراء

م/إجابة

تحية طيبة
نشرت جريدتكم بعددها (١٦١٣) الصادر ٢٠٠٩/٩/٢٧ موضوعا بعنوان (الجرذان تغزو مدينة الصدر والطاعون على ابواب البيوت) نود توضيح ما جاء فيه:
وضعت دائرة المخلفات الصلبة والبيئة التابعة لامانة بغداد خطة شاملة تم من خلالها معالجة القوارض والحشرات لعموم الدوائر البلدية على ان تستكمل وتوضع موضع موضع التطبيق تشمل كل البلديات التابعة لامانة بغداد خلال الأيام القليلة القادمة لأدراك الدائرة المذكورة الأهمية الصحية والبيئية التي وتنتج عن هذه العلاجات الجذرية. شاكرين تعاونكم...مع التقدير.

الى / جريدة المدى الغراء

م/ إجابة

نشرت جريدتكم بعددها (١٥٨٠) الصادر في ٢٠٠٩/٨/١٣ موضوعا بعنوان (المحلة ٧٤٥ دون ماء شرب) نود توضيح ما جاء فيه:
قامت دائرة ماء بغداد التابعة لأمانة بغداد بالعديد من الإجراءات التي من شأنها معالجة شحة الماء في الملة المذكورة وغيرها من المحلات حيث تم الانتهاء من تنفيذ العمل الخاص بتجديد شبكة الماء الصالح للشرب لتغذية المحلات (٧٤٣-٧٤١-٧٤٥) إضافة الى تنفيذ الاعمال بالخزانات الأرضية في جانب الرصافة في منطقة المشتل والذي ينهي المشكل داخل المحلة المذكورة بصورة جذرية.

الى / جريدة المدى الغراء

م/ إجابة

نشرت جريدتكم بعددها (١٦٠٦) الصادر في ٢٠٠٩/٩/١٣ موضوعا بعنوان (منطقة البتاوين تنتظر) نود توضيح ما جاء فيه:
لقد تم تأهيل منطقة البتاويين محلة ١٠١ خدمياً حيث تم من خلال ذلك تأهيل شبكة المجاري والأمطار والى جانب ذلك تمت المباشرة بعملية صب المسارات للشوارع ليصار بعد ذلك الى عمليات الاكساء وهناك خطة من قبل دائرة المشاريع لغرض تنفيذ المرحلة النهائية وهي وضع الأرصفة في المرحلة اللاحقة. شاكرين تعاونكم.. مع التقدير.

حكيم عبد الزهرة حسن
مدير عام دائرة العلاقات والإعلام
أمانة بغداد

كاريكاتير..... عادل صبري